

صندوق الأمم المتحدة المشترك لتمويل  
أهداف التنمية المستدامة  
مشروع إطار التمويل الوطني المتكامل  
التدفقات المالية غير المشروعة بمصر  
الأونكتاد - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمصر

## ورشة عمل تدريبية بشأن القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة (IFF) في مصر 31-27 مارس 2022

### مذكرة مفاهيمية

في إطار التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثل للحكومة المصرية وصندوق الأمم المتحدة المشترك لتمويل أهداف التنمية المستدامة (UN Joint SDG Fund) ممثلًا في عدد من هيئات الأمم المتحدة بمصر للوصول إلى إطار التمويل الوطني المتكامل (INFF)، الذي يهدف إلى تطوير القدرات ووضع أنظمة بسيطة تسمح بقياس وتحديد ومقارنة التدفقات المالية بصفة دائمة ومستمرة، الأمر الذي سيساعد لاحقًا في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة (SDG) من خلال إيجاد مصادر تمويل جديدة، وجذب تمويلات إضافية من المصادر الحالية، وكذلك استخدام التمويلات الحالية بصورة أكثر فعالية.

وتتمثل أحد الدعائم الأساسية لهذا المشروع في تحليل جميع مصادر التمويل وجميع وسائل التنفيذ غير المالية المتاحة، وفي وضع استراتيجية تمويلية وطنية لتعبئة جميع أنواع الموارد، وإدارة المخاطر. ولا يكون ذلك متاحًا إلا من خلال توفير بيانات عالية الجودة، لا سيما تلك المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

ويقترح إطار عمل مؤشرات رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المؤشر 16.4.1 كأساس لقياس "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)".

وقد أصدرت الوكالات الراعية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1، وهي تبعًا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة<sup>1</sup> في تشرين الأول / أكتوبر 2020. وفي تموز/ يوليو 2021، انتهى الأونكتاد من إعداد النسخة النهائية لمسودة المبادئ التوجيهية المنهجية لقياس التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة لأغراض

الاختبار التجريبي<sup>2</sup> والتي تستهدف الجهات الوطنية الإحصائية وغيرها من الجهات الوطنية المعنية بجمع والحصول على المعلومات ذات الصلة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصدد وضع اللمسات الأخيرة للصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الاستخراجية وأسواق المخدرات غير المشروعة.

وقد أملت الظروف الوطنية وضع نهج شامل ومصمم خصيصا لإنتاج وبلورة إحصاءات تفصيلية وموثوقة للتدفقات المالية غير المشروعة. ولا يمكن أن يختزل قياس الأنواع العديدة من التدفقات المالية غير المشروعة في مؤشر واحد إلا من خلال التعاون الوثيق صلب النظام الإحصائي الوطني، بالتنسيق مع الجهات الإدارية المعنية بتوفير البيانات والمكتب الإحصائي الوطني وهو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر (CAPMAS). ويُعدُّ تجميع البيانات الخاصة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1 نشاطًا إحصائيًا تقنيًا يستوجب تنفيذه بشكل مستقل بما يتماشى والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية<sup>3</sup>.

وقد عقدت في 1 أيلول/سبتمبر 2021 ورشة عمل وطنية حول الأنشطة التجريبية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر، بمشاركة 13 وكالة وطنية في مصر إلى جانب الوكالات الدولية ذات الصلة وهي الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA). وقد أتاحت هذه الورشة فرصة عرض ومناقشة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر، بدعم قوي وتنسيق وثيق من قبل جهة التنسيق الوطنية - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. كما تم أيضا عرض مفاهيم ومنهجيات قياس التدفقات المالية غير المشروعة وقدم ممثلو الجهات الوطنية ذات الصلة عروضاً عن إطار عمل الجهة فيما يخص التدفقات المالية غير المشروعة بمصر. وفي ذات السياق تم إطلاق استبيان التقييم الذاتي حول التدفقات المالية غير المشروعة في مصر (SAQ) مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وذلك للحصول على مدخلاتهم بحلول منتصف أيلول/ سبتمبر 2021.

واجتمعت لجنة التسيير الوزارية لمشروع إطار التمويل الوطني المتكامل (INFF) في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021 لدعم تنفيذ البرنامج المشترك عبر توفير التوجيه الاستراتيجي ورصد التقدم المحرز وإقرار خطة عمل المشروع ككل وما إلى ذلك. وأكدت اللجنة الوزارية في هذا السياق على ضرورة استكمال خطة العمل الموضوعية لاتخاذ خطوات إضافية بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر خلال ورشات العمل الوطنية، أي مجموعة خبراء للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر.

وعقد فريق الخبراء المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في مصر اجتماعين افتراضيين، أحدهما في 8 كانون الأول/ديسمبر الذي تم بناءً عليه إطلاق ما يسمّى بالمراجعة الأولية لتوافر البيانات في إطار المنهجيات المحددة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر 2021، والآخر في 21 شباط/فبراير 2022 لتحسين استعراض ومراجعة توافر

[https://unctad.org/system/files/non-official-document/20210917\\_IFFsGuidelinesForPilots\\_en\\_0.pdf](https://unctad.org/system/files/non-official-document/20210917_IFFsGuidelinesForPilots_en_0.pdf)<sup>2</sup>

<https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx><sup>3</sup>

البيانات واقتراح خطة لقياس إحصاءات التدفقات المالية غير المشروعة في مصر، بما في ذلك تحديد معالم خارطة الطريق الأولية للوكالات الوطنية وتلبية الاحتياجات التدريبية لأعضائها. ويتم تنظيم هذه الورشة التدريبية الوطنية حول القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر وفق هدفين رئيسيين:

**(1) مراجعة وبلورة وتعزيز خارطة طريق الوكالات الوطنية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر من خلال الدعم الفني لأعضاء فريق الخبراء؛ و**

**(2) توفير التدريب على منهجيات قياس التدفقات المالية غير المشروعة، وعلى وجه التحديد، من خلال توفير الأساس المفاهيمي للمشاركين (المبادئ التوجيهية والمناقشات) والتدريب التقني على:**

أ. منهجيات التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة بشأن التلاعب بالفواتير التجارية: الطريقة #1: طريقة البلد الشريك + (PCM) والطريقة # 2: طريقة تصفية الأسعار + (PFM)

ب. منهجيات التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بجرائم الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين

ج. المفاهيم الشاملة والمتداخلة لمكافحة غسل الأموال

علاوةً على ذلك، ستكون ورشة العمل بمثابة المنصة التي تتيح مراجعة ومناقشة الخطوات المزمع القيام بها لاحقاً، بما في ذلك خارطة الطريق وخطة العمل لدعم جهود جمع الإحصائيات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة في مصر.

والمشاركون المستهدفون في ورشة العمل التدريبية هم أعضاء فريق الخبراء الوطني المعني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر، مما يسمح بمشاركة كوادرات فنية وطنية، ويضمن نشر وتبادل المعارف على نحو أفضل من أجل مواصلة أنشطة تنمية القدرات صلب كيانات الأطراف الفاعلة الوطنية.

وستعقد ورشة العمل التدريبية واجتماع فريق الخبراء المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة باللغتين العربية والانجليزية مع إتاحة الترجمة الفورية. وستنظم ورشة العمل بالحضور الفعلي، مع إمكانية اللجوء على نطاق محدود إلى أسلوب التدريب المختلط عبر السبل الافتراضية لإتاحة الفرصة أمام الخبراء الخارجيين للمساهمة في ورشة العمل.